

تحقيق

يخطر العديد من السوريين اليوم للعيش في بيوتهم التي طالها الدمار والتخريب جزاء الحرب الدائرة، وعدم حصولهم على تعويضات ملائمة لإعادة الترميم، بينما يستغل «الوسطاء» معاناتهم مستفيدين من فساد الدوائر الحكومية

السوريون يتأخون مع الدمار التعويضات بـ«القطارة»... والمحافظة تتذرع بحجم الأعباء

دهش - مودة بحاح



يؤدي بعض المحامين دور الوسيط، ما يمكنهم من تحصيل تعويضات كبيرة لربائهم لقاء عمولات (الناضول)

الدمار الذي سببته الحرب المتواصلة في سوريا، منذ ما يقارب أربع سنوات، بلغ حدوداً مخيفاً، ولا شك في أن هذا الدمار أصاب الأملاك الخاصة للمواطنين، كذلك أصاب الأملاك العامة. ففي دمشق وريفها تعرضت الكثير من المباني للدمار الكلي أو الجزئي، وتعرضت أعداد كبيرة من السيارات للضرر بفعل التفجيرات وقذائف الهاون الطائشة، الأمر الذي دعا المحافظة إلى أن تتخذ قراراً بالتعويض للمواطنين عما لحق بهم من ضرر، وقامت لذلك بإحداث لجنة متخصصة بهذا الشأن، جعلت من مهماتها، الوقوف على الوقائع، وتقدير حجم الأضرار، ومن ثمّ تحديد مبلغ التعويض، على أن يكون صرف المبلغ في مرحلة لاحقة، قد تاتي سريعاً، وقد تأخر لعدة أشهر بسبب أعداد المتضررين الكبيرة. إلا أن ما يثير سخط المتضررين، ليس المدة التي تستغرقها عملية صرف المبالغ المقررة، بل المبالغ التي تُقرها المحافظة، والتي لا تغطي غير جزء من الإصلاحات، ما يضطر المواطن إلى أن يكمل الإصلاح والترميم على حسابه الخاص.

في منطقة مساكن برزة تعرضت سيارة وائل لأضرار كبيرة جزاء سقوط قذيفة هاون عليها، فما كان منه غير أن تقدّم بطلب التعويض للمحافظة التي عمدت إلى الكشف على السيارة وتقدير حجم الضرر، «ومن ثمّ صرفت مبلغاً لا يغطي غير جزء من تكاليف الإصلاح، واضطرت إلى دفع باقي التكلفة من جيبي»، يقول.

تبدو حكاية وائل أخف وطأة من حكاية هادي الذي تعرض منزل في مساكن برزة لأضرار كبيرة، وعند تقدّمه بطلب التعويض حصل على مبلغ مئتي ألف ليرة سورية، مشروطة بأن يباشر أعمال الترميم مباشرة، تحت إنداز بهدم منزله إن

تأخر بذلك، الأمر الذي أجبره على استئانة باقي التكاليف، لكون المبلغ المصروف لا يغطي إلا جزءاً بسيطاً من عملية الترميم في ظل الارتفاع الكبير لأسعار مواد البناء. يختلف وضع المناطق التي تمكن الجيش السوري من استعادتها، عن تلك التي لا تزال تحت صراع غير محسوم، حيث لن يحصل

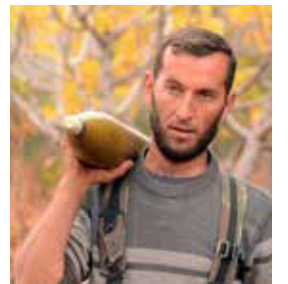
«النصرة» تملت «معركة الحسم» في وادي الضيف والحامدية

إدلب - سائر اسليم

شنت «جبهة النصر» و«جند الأقصى» هجوماً هو الأعنف خلال شهر على معسكري وادي الضيف والحامدية المحاصرين جنوب إدلب منذ 11 شهراً، بمشاركة «أحرار الشام» وفصائل أخرى أكثر من 5000 مقاتل حشدت الفصائل المسلحة للمعركة التي أطلق عليها «معركة الحسم» بمشاركة أكثر من 30 دبابة وصواريخ متطورة اغتنتمتها «النصرة» من معاركها الأخيرة مع «حركة حزم» و«جبهة ثوار سوريا» مصدر عسكري من داخل معسكري الحامدية قال لـ«الأخبار» إن «الهجوم بدأ بتمهيد مدفعي، وكنا على علم مسبق به وتم تحصين المواقع وتنفيذ ضربات استباقية على مواقع المسلحين المجاورة، وخاصة في بلدات كفرومة، وقمينا، وكفرنبل، ومعشورين».

وسيطرت الفصائل المقاتلة «إعلامياً» على معظم نقاط المعسكرين، إلا أن مصدراً عسكرياً أكد عدم صحة سقوط أي نقطة بأيدي المسلحين، وأن الاشتباكات مستمرة وبوتيرة أعنف مع غياب مساندة سلاح الجو نتيجة سوء الظروف الجوية ليلاً، في وقت كان فيه للطيران دور كبير في ساعات الصباح الأولى.

المعركة لم تحسم بعد، هكذا عبّر المصدر العسكري، مضيفاً «في الساعات المقبلة، ستكون المعركة أشد ضراوة مع وصول تعزيزات كبيرة للمسلحين من الريفين الإدلب والحموي».



البعض مبالغ تعادل أضعاف ما يستحقونه، مستفيدين من بعض المحامين الذين وجدوا في الكارثة فرصة جيدة لممارسة الاستغلال. وفي هذا السياق يقول علي، أحد المتضررين: «يؤدي بعض المحامين دور الوسيط مستفيدين من علاقاتهم الشخصية مع موظفي المحافظة، ما يمكنهم من تحصيل تعويضات كبيرة لربائهم لقاء عمولات مالية».

كثرت شكاوى المواطنين بهذا الخصوص، إلا أن المحافظة تعتبر حجم التحدي كبيراً، والأموال التي تصرفها ليست بقليلة، حيث قدرت «اللجنة الفرعية للتعويض عن الأضرار» في المحافظة، حجم الأموال المنفقة بـ800 مليون ليرة سورية، شملت 5700 طلب تم صرفه، وذلك لغاية حزيران الماضي. كذلك رفعت جداول إلى «لجنة إعادة الإعمار» عن الربع الثالث من عام 2014، بحيث تبلغ قيمة المبالغ المستحقة للتعويض، حسب التقديرات، أكثر من 136 مليون ليرة، مع العلم أن بعض المناطق أجري الكشف الحسي عليها في فترات سابقة، ومعظم هذه الطلبات تشمل منطقة برزة، بمعدل 75 طلباً في اليوم، وذلك إثر إجراء المصالحة الوطنية فيها.

وفي هذا السياق، توضح وزارة

الإدارة المحلية، أنه قبل صدور التعليمات الخاصة بالكشف الحسي كان الاعتماد على تقدير الأضرار، من اللجنة المختصة، يجري بناءً على توصيف الشرطة، ولا سيما قبل تقويم الإدارة المحلية. أما الحالات التي وردت بعد التعميم، فينطبق عليها الكشف الحسي، ولا تقبل أي طلبات تعويض من اللجان الفرعية، المشكلة لهذه الغاية، بهذا الشأن، تحت طائلة المسؤولية.

وفي ما يخص طلبات المواطنين الذين لا يمتلكون وثائق إثبات رسمية، بسبب عدم فرز مبانيهم لعدم اكتمالها، وعدم الحصول على قرار حكم، أكدت اللجنة أن المعالجة تجري بالأسس نفسها التي أقرت للعشوائيات، بحيث تقبل الطلبات من المواطنين المتضررين، الذين تنطبق عليهم هذه الحالة، مرفقة بإحدى الوثائق الواردة في المرسوم 40 لعام 2012.

واعترضت «لجنة إعادة الإعمار» أن النقابات المهنية والمنظمات الشعبية تعامل معاملة الأفراد في مجال التعويض عن الأضرار التي لحقت بممتلكاتها، من حيث الأسس ومقدار التعويض.

ولكن، مهما كانت مبررات المحافظة، والظروف التي تمر بها، إلا أن الكثيرين ممن خسروا أجزاء من منازلهم، يضطرون اليوم إلى السكن فيها رغم ما أصابها من ضرر، لعدم قدرتهم على توفير مواد البناء والصيانة، وهم بذلك يقتسمون المعاناة مع غيرهم من النازحين بانتظار انتهاء الأزمة.

تقارير أخرى
على موقعنا

